

"قانون الميزانية الأساسي الجديد"

في سياق عملية الإصلاح الجارية في الميزانية، فقد تم إعداد قانون أساسي جديد للميزانية من قبل إدارة الميزانية بوزارة المالية والصناعة بالمساعدة الفنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يحدد قانون الميزانية الأساسي بصفة عامة النظام والإجراءات المتبعة عند إعداد وتنفيذ الميزانية وعند رفع الحساب الختامي لاعتماده.

القانون الأساسي الجديد يعدل القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 1973 الخاص بقواعد إعداد ميزانية الدولة والحساب الختامي وسيتم تطبيقه بداية من أول يناير 2005. الهدف الأساسي لهذا القانون الجديد هو تحسين إطار الإنفاق العام وتوجيهه نحو تحقيق النتائج ورفع الأداء. وقد اتخذت الحكومة الاتحادية هذه الخطوة من منطلق رؤيتها للمتغيرات السريعة في المناخ العام واحتياجات المجتمع المتزايدة. وتحتاج هذه الرؤية إلى مشاركة جميع المعنيين في الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية وعزيمتهم في الحفاظ على مستوى الخدمات العامة وتحسين كفاءتها.

سيحسن القانون الجديد عملية إعداد وتقديم ومتابعة الميزانية العامة للاتحاد، وهناك تغييرات تدريجية ستحدث في طريقة إدارة الجهات الاتحادية. وتقديم الميزانية العامة للاتحاد في شكل برامج رئيسية (أهداف رئيسية) وبرامج فرعية (غايات محددة) سيعطي صورة واضحة لأولويات الحكومة الاتحادية وتكلفتها والنتائج المترتبة على تنفيذها. ولذلك فإن البرامج الرئيسية والفرعية تحتاج إلى إعطائها معنى وعمق وذلك بتوضيح مجموعة الأهداف والغايات، وستكون النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء مقياس لمدى تحقيق تلك الأهداف والغايات.

وبداية من عام 2005 لن يقوم إعداد الميزانية بناء على نوع الاعتمادات كما هو الحال في السابق ولكن ستوزع اعتمادات الميزانية على 80 برنامج رئيسي و150 برنامج فرعي. وسيتمتع الوزراء ورؤساء الجهات المستقلة ومدراء البرامج المعنيين بمزيد من المرونة في نقل الأنواع المختلفة من الاعتمادات بين البرامج الرئيسية والفرعية بينما سيكون التقيد الوحيد هو بسقف محدد لعدد الموظفين وسقف محدد للرواتب. وعلى ذلك سيتمنح القانون الجديد مدراء البرامج الحرية في استخدام الموارد المخصصة لهم. ولكن في مقابل تلك الحرية سيتعين عليهم تحمل مسؤولية نتائج عملهم. وبالتالي فإن معنى كلمة الإصلاح هنا هو الاستقلالية والمساءلة، وأيضاً الثقة في نفس الوقت، بمعنى ثقة الحكومة الاتحادية في كفاءة وحماس وتكامل موظفيها.